دور مراكز البحوث والفكر فى معالجة القضايا المجتمعية

د هند فؤاد السيد
استاذ علم الاجتماع المساعد
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المقدمة:

تزايد الاهتمام فى العقود الأخيرة من القرن العشرين بشكل واضح وملحوظ بمراكز الفكر والبحوث العالمية أو ما يسمى بـ «Think Thank»، فقد أصبحت إحدى الدلائل المهمة على تطور الدولة، وتقييمها للبحث العلمى واستشرافها لآفاق المستقبل. وقد لعب البحث العلمى دورًا فاعلا فى المجتمعات المتقدمة، وكان أداة للتغيير ونهضة هذه المجتمعات، واستفادت هذه الدول من مراكز البحوث الاجتماعية المختلفة عند اتخاذ القرارات وصنع السياسات والتخطيط بوجه عام[١].

وفى عصر ثورة المعلومات والطفرة الهائلة غير المسبوقة فى حجم ما ينتج من معلومات وتقنيات أصبح البحث العلمى الاجتماعى من أهم أدوات الدراسة الجادة للمعلومات، ويمثل ضرورة ملحة لعمليات التنمية فى المجتمع؛ بل يصبح العنصر الأساسى فيها، حيث تقوم التنمية حاليا على أساس إنتاج المعرفة واستخدامها وتداولها، ومن يتخلف عن ذلك سوف يتخلف عن ركب التنمية. والحديث عن أهمية البحث العلمى، ودوره فى التنمية والتقدم حديث قديم يضرب بجذوره فى القدم، وفى نفس الوقت حديث متجدد عبر الزمان والمكان وليس أدل على ذلك من أن موقع أى دولة على سلم التقدم والحضارة مرهون بدرجة تقدمها فى مختلف مجالات البحث العلمى بشقيه الطبيعى والاجتماعى، وتأتى دور مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى تقدم المجتمعات، وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة قضاياها المختلفة، وقد ساهمت تلك المراكز فى عملية صنع القرار والتخطيط للسياسات العامة كما نشهدها فى العديد من البلدان المتقدمة[٢].

وفى المجتمعات العربية تشكل مراكز الفكر والمؤسسات البحثية جزءًا ضئيلا من مجموع مراكز الفكر العالمية (بنسبة ٦٪ من العدد الإجمالى العالمى) أى ما يقارب ١٤٠ مركز فى المنطقة العربية والمتمركزة فى «شمال أفريقيا، الشرق الأوسط، الخليج العربى»، بينما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالى ٢٢٠٠ مركز بحث وفقا لآخر إحصائيات لمراكز الفكر لعام ٢٠٢١ فى التقرير المعنون «مراكز الفكر والمجتمع المدنى» الصادرة عن جامعة بنسلفانيا، الأمر الذى يؤكد على الأهمية البالغة لأدوار هذه المراكز فى رسم وصنع وتوجيه السياسات العامة للدول الكبرى، خصوصا فى ظل عالم يعانى من أزمات متغيرة ومعقدة، ما يجعل من هذه المراكز حتمية ضرورية للمساهمة فى المجالات السياسية والاجتماعية لكونها تتمتع بالمرونة التى لا تتمتع بها المؤسسات السياسية الرسمية، وهو الدور الذى لا يزال محتشما فى منطقتنا العربية، أى لا تزال هذه المراكز ذات تأثير محدود نسبيا Low-impact مقارنة بنظيرتها الغربية[٣].

إن النقص الحاد فى الوسائط والقنوات التى تربط بين مشكلات المواطن/ة وصانع القرار تضع المزيد من الضغوط على مؤسسات ومراكز الفكر والبحوث فى منطقتنا العربية للعديد من الأسباب منها تحديات «تنظيمية، تمويلية، سياسية، بجانب غياب الاهتمام الفعلى بأدوار هذه المراكز»، وما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات فى مجال صنع ورسم السياسات العامة للدولة، كفواعل للتغيير فى تقديم بدائل السياسات للنهوض بالتنمية المحلية، وبالتالى فإننا أمام تحدى كبير يفرض علينا ضرورة التعاون والتكاتف فى وجه الأزمات التى تعانى منها منطقتنا العربية[٤].

ولا يختلف واقع وأدوار مراكز الفكر والبحوث فى مجتمعنا المصرى عما تعانية مراكز الفكر فى المنطقة العربية، فعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة المصرية فى مجال البحث العلمى ونتائجه الفعالة إلا أنه مازال يواجه العديد من التحديات «التنظيمية، القانونية، التمويلية» هذا بجانب تضاؤل نسبة الشفافية والموضوعية والحرية فى الموضوعات التى تعمل على دراستها تلك المراكز، كما أن الهوة تتسع على مدار السنوات بين نتائج تلك المراكز البحثية ومدى تطبيقها فى الواقع وخدمة المواطن، الأمر الذى يدفعنا للاهتمام بدور مراكز البحوث الاجتماعية فى المجتمع

المـصرى، وتقييـم دورهـا، ودراسـة نقـاط الضعـف والقـوة ومحاولـة تداركهـا لإعـادة تفعيـل أدوار هـذه المراكـز البحثيـة.

وإزاء ذلـك تتحـدد إشـكالية الدراسـة فى تسـاؤل رئيـس يتضمـن «مـا هـو دور مراكـز الفكـر والبحـوث الاجتماعيـة فى معالجـة القضايـا المختلفـة فى العـالم العـربى؟ ومـا أبـرز نقـاط الضعـف التـى تنتابهـا؟ والسـبل اللازمـة لإعـادة تفعيـل تلـك الأدوار؟

وتجيب الدراسة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية:

أولا: إسهامات مراكز الفكر والبحوث فى معالجة القضايا المختلفة فى العالم العربى.

ثانيا: أبرز التحديات التى تواجه هذه المراكز البحثية فى العالم العربى.

ثالثا: الآليات اللازمة لإعادة تفعيل أدوار هذه المراكز البحثية فى العالم العربى.

أولا: إسهامات مراكز الفكر والبحوث فى معالجة القضايا المختلفة فى العالم العربى

تعريف مراكز البحوث:

تعـرف مراكـز البحـوث بأنهـا «منظمـة أو مؤسسـة أو معهـد يكـون مخصصـا لإعـداد الأبحـاث والدراسـات فى مجـالات معينـة، أو فى علاقـة بعـدد مـن القضايـا المتنوعـة؛ سـواء بهـدف نـشر الثقافـة والمعرفة العامـة، أو بغية خدمة أحـد الأطراف الرسـمية(حكومية) أو غـير الرسـمية (المجتمـع بصـورة عامـة)، وتقديـم المقترحات والحلـول لمشـكلات معينة»[٥].

ويعتـبر أسـاس عمـل مراكـز الأبحـاث والدراسـات «الاستشـارى»، أى أنها تدرس مشـكلة معينـة بجميـع جوانبهـا، وتطـرح مقترحـات مختلفـة لحلهـا وترفـع الخيـارات إلى صانـع القـرار، ثـم يشـكل صانـع القـرار لجنـة لدراسـة المقترحـات، وهـذه اللجنـة بدورهـا ترفـع تقريرهـا النهـائى لصانـع القـرار، ثـم يختـار مـن بيـده القـرار الحـل الـذى يـراه الأمثـل والمناسـب والملائـم لسياسـاته، وهـو بالطبـع الحـل الـذى بنـى عـلى مـا ورد مـن مقترحات وتوصيـات- أو عـلى الأقـل اسـتفاد مـما أوردتها الدراسـة أو الدراسـات التى أعدتهـا المراكز البحثيـة-، وعندمـا تـدرس المراكـز البحثيـة المشـكلات، فإنهـا لا تدرسـها بقصـد الدراسـة فقـط؛ وإنمـا لابـد أن يرتبـط عملهـا بأهميـة اسـتثنائية يحتـاج إليهـا صانـع القـرار، تنبـع مـن الناتـج الفكـرى الـذى قدمته الأبحاث وسـبل تنفيـذه أو تحويلـه إلى واقـع تطبيقى[٦].

ويؤكـد تقريـر صـدر حديثـا عـن وضعيـة العلـوم الاجتماعيـة فى الوطـن العـربى عـلى أهميـــة مـــا تنتجـه مراكـز البحـث المسـتقلة التى تتسـم بإنتاجيـة عاليـة وعابـرة

للتخصصات، ويظهر من التقرير أن النمو المطرد لمراكز البحث المستقلة ترجع إلى عاملين أساسيين، الأول: بروز جيل جديد من علماء الاجتماع العرب الذين لم تعد الجامعات قادرة على استيعابهم، والثانى: الظروف الناشئة والتغيرات البارزة فى المنطقة العربية التى منحت المجتمع المدنى دورًا أكبر وهامش تحرك أكبر[٧].

تحديد أدوار مراكز البحوث[٨]:

١- المساهمة فى صنع القرار: إذ توفر المعلومات اللازمة لصناع القرار الاقتصادى أو الاجتماعى أو الأمنى.

٢- المساهمة فى الدبلوماسية الوقائية: إذ تعمل على التخفيف من التوترات بين الدول، أو تساعد فى التوصل إلى حلول للمشكلات، كونها تعمل بشكل منفصل عن الحكومات مما يعطيها حرية أكبر فى الحركة.

٣- وضع البرامج والخطط: إذ تعمل هذه المراكز على وضع البرامج للأحزاب التى تتولى الحكم (مراكز البحث المحافظة التى دعمت سياسات بوش الأبن وقدمت له خطط جاهزة للعمل).

٤- استثمار الكفاءات العلمية: إذ تستثمر الطاقات العلمية الموجودة بالجامعات، وتشجعهم على وضع خطط إستراتيجية تفيد المجتمعات التى تعمل بها أيا كان المجال الذى تعمل به.

٥- توفير فرص العمل: إذ توفر فرصا لأصحاب الشهادات العلمية العالية والخبراء للاستفادة بها داخل المجتمع.

٦- التعبئة الفكرية: تثقيف الجمهور وحشده؛ لتأييد قضايا معينة وإلقاء الضوء عليها.

٧- تهيئة القيادات العليا: تسهم فى إعداد الكوادر المتخصصة التى يمكنها شغل الوظائف الحكومية المتخصصة بكفاءة، إلى جانب الاستفادة من خبرات القيادات التى تركت العمل الحكومى.

ج- مجالات الاهتمام العملية لمراكز البحوث[٩]:

تتحدد مجالات الاهتمام وفقا لطبيعة كل مركز، والقضية التى أنشئ من أجلها، على النحو الآتى:

البحوث: تتنوع البحوث من حيث بيانات النشر ونوعية البحث وتوجهاته، بجانب بحوث الساعة أو الآنية.

تطـور السياسـات: مـن حيـث نـوع السياسـات «وطنيـة، دوليـة، إقليميـة»، هـذا بجانـب مراجعـة وتحليـل السياسـات.

الاستشـارات: تتنـوع مـن حيث التوعيـة والشـهادات، التعليقـات وآراء الخـبراء، النصائح للحكومـات والسياسـيين والمنظـمات والدول.

المدافعـة: تتنـوع مـن حيـث المدافعـة التنظيميـة والقانونيـة، المدافعـة الموضوعيـة «عـن موضـوع معـين»، المدافعـة السياسـية، المدافعـة الممولـة.

د- إسهامات مراكز الفكر والبحوث الاجتماعية فى العالم العربى:

تشـير نتائـج إحـدى الدراسـات إلى مـؤشرات جـودة مراكـز الفكـر والبحـوث والأدوار التـى تقـوم بهـا فى العـالم العـربى والتـى تسـتند عـلى مخرجـات هـذه المراكـز مـن حيـث التوصيـات وحجـم الإنتـاج البحثـى والفكـرى، ومـدى تنوعـه ليشـمل جميـع القضايـا، بجانـب قـدرة هـذا الإنتـاج عـلى الانتشـار والتأثـير فى معالجـة القضايـا ووضع السياسـات، وأوضحـت الدراسـة أن دور وإسـهامات مراكـز البحـوث والفكـر فى العـالم العـربى نشـيط بالنسـبة لعـدد التوصيـات المرفوعـة لصانعـى السياسـات وبالتـالى لهـا تأثـير مقبـول جـدا رغـم أنهـا لا تحصـل عـلى الدعـم والتمويـل الكافيـين لتحقيـق نتائـج أفضـل، كـما أن غـزارة إنتاجيـة مراكـز الفكـر والبحـوث العربيـة والتـى رغـم التحديـات الداخليـة والخارجيـة التـى تواجههـا إلا أنهـا تعمـل بنشـاط مـن أجـل المسـاهمة فى إثـراء البحـث العلمـى وحـل المشـكلات المجتمعيـة بمختلـف جوانبهـا[١٠].

فى حـين جـاءت نتائـج دراسـة أخـرى لتعـرض واقـع البحـث الاجتماعـى فى مـصر وذلـك بتقييـم جهـود المركـز البحثـى محـل الدراسـة، حيـث أوضحـت أن الدراسـات والجهـود البحثيـة التـى أعدهـا المركـز لا تتناسـب مـع تاريخـه الممتـد ولا تتفـق مـع الأهـداف التـى أنشـئ مـن أجلهـا، كـما أنهـا تـرى أن البحـوث الاجتماعيـة تتعـثر لعـدة أسـباب منهـا: (المنـاخ السـياسى لا يسـمح بإجـراء مزيـد مـن البحـوث- نفـور الجهـاز الإدارى مـن البحـوث العلميـة - وجـود فجـوة بـين صاحـب القـرار وعلـماء الاجتـماع - عـدم اسـتخدام المنهـج التجريبـى لفهـم واقعنـا الاجتماعـى- عـدم الجـرأة عـلى البحـث عـن الأسـباب التـى تعـوق التنميـة وتحديـث المجتمـع - عـدم اهتـمام أسـاتذة العلـم وأعضـاء هيئـة التدريـس بالكتابـة عـن نظريـة علـم الاجتـماع الغـربى مـع أن الواقـع يسـبق النظريـة

- السعى إلى الهجرة من مركز البحوث إلى الجامعة، فالعديد من أساتذة علم الاجتماع نشأوا داخل جدران المركز وتربوا فيه ثم انتقلوا إلى الجامعة - محاولة دراسة الظواهر السائدة فى الوطن العربى تماثل المشكلات السائدة فى الغرب- افتقاد الكثير من بحوث علم الاجتماع فى الوطن العربى الأصالة والتعبير عن الواقع)[١١].

وتدلل تلك الدراسات على الدور الجيد لمراكز الفكر والبحوث العربية الذى تؤديه تجاه المشكلات والقضايا المجتمعية ورسم السياسات العامة والوصول لصانعى القرار، إلا أن هذا الدور الاستشارى يحتاج لمزيد من التدخلات فى القضايا والسياسات الحكومية لتغيير الخطط والسياسات فيما يحقق مصالح المواطنين.

هـ- نماذج من مراكز الفكر والبحوث العربية

نستعرض فى هذا الجزء نماذج لمراكز بحثية عربية لها دور فى معالجة القضايا المجتمعية فى العالم العربى، وتقييم هذه النماذج من حيث مخرجاتها وإسهاماتها فى صنع السياسات، وبالحصر الأولى لأهم مراكز الفكر والبحوث فى العالم العربى، توجد ما يقارب من (٢٦) مركز للفكر والبحوث تم رصدهم، وبالتحليل الأولى لهذه المراكز البحثية نجد التباين فى تاريخ النشأة، والتباين فى مرجعية مراكز البحوث فى كل دولة منها ما ينتمى للدولة ومنها المستقل، والانتشار الجغرافى الذى يمتد من المغرب إلى البحرين مرورًا بمصر وتونس وقطر والسعودية والإمارات، كما يوجد تباين فى الاهتمامات البحثية والقضايا ما بين المحلية والإقليمية والدولية، وغيرها من الاختلافات فيما بينهم[١٢].

ومن نماذج الإسهامات التى قدمتها مراكز البحوث لتطوير الفكر الاجتماعى العربى، كل من:

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- مصر http://www.ncscr.org.eg

أنشى المركز ليكون معهدا للبحوث الجنائية فى عام ١٩٥٥ باعتباره هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، أعيد تنظيمه وأطلق عليه اسم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٢١ لعام ١٩٥٩، وتم تأكيد شخصيته الاعتبارية بالقرار الجمهورى رقم ٢٠٢ لعام ١٩٦٩.

أهداف المركز:

يسعى المركز للنهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة

بسائر مقومات المجتمع، والمشاكل التى يعانى منها المجتمع المصرى، وذلك بغرض وضع الأسس اللازمة لسياسات اجتماعية رشيدة، والمساهمة فى عملية صنع هذه السياسات على أساس علمى سليم.

الهيكل التنظيمى للمركز:

يتولى إدارة المركز: «مجلس الإدارة برئاسة وزير التضامن الاجتماعى، مدير المركز، رؤساء الشعب، ممثلو الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بعمل المركز».

وتضم هيئة البحوث بالمركز المستشارين والخبراء الأول والخبراء والباحثين والباحثين المساعدين.

وينقسم المركز إلى أربع شعب تضم العديد من الأقسام، وهى:

- شعبة بحوث المجتمعات والفئات الاجتماعية: تضم ثلاثة أقسام «بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة - بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية – بحوث السكان والفئات الاجتماعية».

- شعبة بحوث مؤسسات وقوى التنمية الاجتماعية: تضم ثلاثة أقسام «بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة – بحوث وقياسات الرأى العام – بحوث التعليم والقوى العاملة».

- شعبة بحوث الجريمة والسياسة الجنائية: تضم قسمين هما «بحوث الجريمة – بحوث المعاملة الجنائية».

- شعبة البحوث الكيميائية والبيولوجية: تضم ثلاثة أقسام «بحوث كشف الجريمة – بحوث المخدرات- بحوث البيئة».

دور المركز فى معالجة القضايا المجتمعية:

يسعى المركز فى دراسة ومعالجة القضايا المجتمعية الآنية والمستجدة من خلال العديد من السبل، منها:

- النشاط البحثى: حيث تنطلق الاهتمامات البحثية بالقضايا المختلفة من خلال الأجندة البحثية لكل من الشعب والأقسام التى تتمثل فى «بحوث وقياسات الرأى العام، بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة، بحوث الطفل، بحوث الشباب، بحوث قوة العمل، بحوث كبار السن، بحوث المرأة، بحوث التعليم، بحوث التنمية الريفية والحضرية، بحوث المجتمعات الصحراوية والمدن الجديدة، بحوث المجتمع المدنى، بحوث الجريمة والمعاملة الجنائية، بحوث الهجرة، بحوث كشف الجريمة،

بحوث المخدرات، بحوث البيئة، بحوث العشوائيات، بحوث الفقر، بحوث ودراسات العنف، بحوث العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، بحوث قضايا الأحوال الشخصية».

- النشاط التدريبى: ينظم المركز عددا من الدورات التدريبية، وذلك لتأهيل العنصر البشرى، وتوعيته بالقضايا المستجدة، ومن هذه الدورات التى ينظمها المركز «البرنامج التدريبى للباحثين الجدد، البرنامج التدريبى للكشف عن الجريمة ومكافحتها، البرنامج التدريبى للاستبيان الإلكترونى- البرنامج التدريبى للإعلاميين بالهيئة العامة للاستعلامات، وغيرها من الدورات».

- التحرير والنشر العلمى: ينشر المركز المئات من التقارير البحثية وأعمال المؤتمرات والندوات، وحلقات النقاش وغيرها، هذا بجانب إصدار ثلاث دوريات علمية، منها دوريتان علميتان ثلث سنوية (كل أربعة أشهر)، وهما (المجلة الجنائية القومية وقد صدر أول عدد منها فى مارس ١٩٥٨، والمجلة الاجتماعية القومية وصدر أول عدد منها فى مايو ١٩٦٤)، بالإضافة إلى مجلة نصف سنوية، وهى (المجلة القومية لدراسات التعاطى والإدمان والتى صدر أول عدد منها يناير ٢٠٠٤). كما أصدر المركز سلسلة مقالات إلكترونية شهرية «بقلم باحث» صدر العدد الصفرى منها فى مايو ٢٠٢١.

- الندوات والمؤتمرات: يعقد المركز مؤتمرا سنويا يناقش القضايا الاجتماعية والجنائية فى المجتمع المصرى، ويشارك فيه عدد من القيادات وصناع القرار بالدولة لتكون فرصة للتواصل بين البحث العلمى ونتائجه وعملية صنع القرار. كما ينظم المركز العديد من الندوات العلمية والحلقات النقاشية سواء لطرح أو مناقشة بعض المحاور التى تخص قضية مجتمعية معينة تمهيدا لدراستها بطريقة متعمقة أو لمناقشة نتائج البحوث التى أجريت لتقييمها وتوظيفها فى صنع السياسات العامة.

- الجهات الشريكة: يتبادل المركز الزيارات العلمية مع مراكز البحوث والجهات العلمية داخل مصر وخارجها، كما يقوم بالتعاون فى إجراء المشروعات البحثية وتبادل الخبرات مع العديد من الجهات والتى من بينها «مؤسسة الرئاسة، الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها، الوزارات المختلفة، المؤسسة الدينية، المجالس القومية المتخصصة، دار الإفتاء، أكاديمية الشرطة، أكاديمية البحث العلمى، المحافظات المختلفة، المنظمات الإقليمية والدولية»[١٣].

٢) مركز دراسات الوحدة العربية – لبنان http://www.caus.org.lb

تأسس مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت عام ١٩٧٥ على أيدى نخبة من المفكرين القوميين العرب. وفى عام ٢٠٠٠ تم تصنيفه على أنه منظمة دولية. لا يتبع أية جهة حكومية أو أى تنظيم سياسى أو حزبى، فهو مركز مستقل يعنى بالدراسات ذات العلاقة المباشرة بقضايا الوحدة العربية.

أهداف المركز:

هو مركز توثيقى يهتم بالقضايا العربية، ويعرض الحلول لها عبر عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة المهتمة بالعرب والتحديات التى تواجههم، ويركز على الدراسات السياسية والاقتصادية والتنموية والتعليمية والفكرية والفلسفية، ويعد مركز دراسات الوحدة العربية واحدا من خمس مراكز عالمية يعنى بالدراسات المستقبلية.

الهيكل التنظيمى للمركز:

يتألف الهيكل التنظيمى لمركز دراسات الوحدة العربية من ثلاث هيئات هى: مجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والجهاز الإدارى.

أنشطة المركز:

يعتمد المركز فى تمويله على ريع الكتب والمجلات والدراسات التى يصدرها، وتخضع جميع منشورات المركز من الكتب والمجلات إلى نظام صارم فى التحكيم، ولا تقبل إلا الدراسات العلمية المعمقة فى موضوع الكتاب أو البحث المراد نشره، ضمن شروط يراها المركز، ومن أبرز المجلات التى يصدرها المركز: مجلة المستقبل العربى، ومجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، ومجلة بحوث اقتصادية عربية، والمجلة العربية للعلوم السياسية.

دور المركز فى معالجة القضايا العربية:

تناول المركز فى خلال سنوات عمله الطويلة إصدار الدراسات فى عدة مجالات علمية وفكرية متعددة، وتتراوح هذه الإصدارات ما بين الفكر القومى من حيث شخصياته، وثوراته، وأعمال مفكريه، وفكره النظرى، ومشروعه الوحدوى، وحركاته الفكرية، وتنظيماته السياسية العربية، والثقافة متناولا قضايا الاستشراق، والعمارة، والحداثة، والتفسير، والشعر، واللغة العربية، والموسيقى، والتراث، والأصالة

والمعاصرة، والعقل العربي، والحضارة العربية، والأخلاق.

في الاجتماع: تناولت المجتمع العربي، وابن خلدون، والمرأة، والجاليات العربية، والإصلاح، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والعمالة الأجنبية، والعمالة العربية.

وفي السياسة: العرب والآخر، العلاقات العربية- الدولية، الفكر السياسي، والنظم السياسية، العربية والحروب العربية، والاحتلالات الأجنبية، والديمقراطية، والأمن القومي، والعولمة، والقوة النووية، والتسلح، وصنع القرار، وأوروبا والعرب، وأفريقيا والعرب، وأمريكا والعرب، والعرب وأسيا. وفي الاقتصاد: حيث تناولت قضايا الوقف، والتنمية، والاستثمار، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والمياه، والنفط، والوحدة الاقتصادية.

في الإعلام: قضايا الإعلام والاتصال، والإعلام العربي، وصورة العرب والآخر، والمعلوماتية، والإنترنت، والقضية الفلسطينية، ولم يقتصر الأمر على هذا بل تناولت العلوم والتكنولوجيا والفضاء المعلوماتي، الإنترنت والعلوم، وثورة المعلومات، وقضايا التربية والتعليم والإصلاح التربوي، والتعليم، وفلسفة التربية، والتاريخ، والجغرافية، والفلسفة.

ويصدر المركز ضمن جهوده الفكرية والقومية إصدارات أخرى هي:

- كتب المنظمة العربية للترجمة، التي استطاعت في مدة قصيرة أن تقدم ترجمات لكتب حديثة وقيمة ومتميزة بالاختيار وجودة الترجمة.

- منشورات المؤتمر القومي العربي، وهي (حال الأمة العربية)، وتغطي بيانات وأعمال وأحداث قومية وقرارات تصدر سنويا.

- سلسلة أطروحات الدكتوراه: لنشر أفضل أطروحات الدكتوراه التي نوقشت في الجامعات والمعاهد العليا العربية في شتى التخصصات المهمة، أو التي نوقشت في جامعات أجنبية، وتمت ترجمتها إلى اللغة العربية، وأضافت الشيء الكثير للباحثين وطلبة الدراسات العليا وعامة القراء العرب[١٤].

٣) تحليل لدور المركزين البحثيين في معالجة القضايا:

عرضنا فيما سبق نموذجين لمركزين بحثيين يتمتعان بتباين في تاريخ الإنشاء، ويتمتعان بتاريخ بحثي طويل في معالجة القضايا المختلفة سواء على المستوى القومي أو المستوى الوطني، وهما «المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر، ومركز دراسات الوحدة العربية في لبنان»، وتم اختيارهم لقدم النشأة،

واختلاف البلدان، ولإسهاماتهم الفكرية والبحثية فى القضايا المختلفة.

من استعراض الإنتاج الفكرى لكلا المركزين البحثيين يتضح أن لهما إسهامات فكرية فى إثراء الفكر الاجتماعى العربى على مستويين مختلفين، الأول على المستوى الوطنى، والثانى على المستوى العربى.

فى الوقت الذى انغمس فيه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى دراسة الواقع الاجتماعى المصرى مع بدايات نشأته الأولى فى نهاية الخمسينيات من القرن الماضى مع صدور دراسته الشهيرة عن «البغاء»، ومن بعدها دراسته عن «الأخذ بالثأر فى صعيد مصر»، والدراسات التى أعدها المركز «مواكبا لنقل سكان النوبة من أماكنهم» التى كانت ستتعرض للغرق؛ نتيجة لإنشاء السد العالى لرصد ملامح الحياة الاجتماعية قبل نقلهم وتهجيرهم إلى أماكنهم الجديدة، والاستفادة من هذه الدراسات فى تصميم المساكن الجديدة لهم، وصولا إلى المسح الاجتماعى للمجتمع المصرى فى نسخته الأولى، برصده للتغيرات التى حدثت فى الفترة من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٠ فى مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى، واستكملت النسخة الثانية للمسح التغيرات التى حدثت فى الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٠، والنسخة الثالثة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلى جانب العديد من الاستطلاعات الخاصة بمشاريع القوانين والتى كان لها العديد من الأثر فى تغيير القوانين أو تعديل بعض مواده مثل قانون المخدرات، وقانون العلاقة بين المالك والمستأجر وغيرها من القضايا.

إلى جانب هذا فإن المجلة الاجتماعية القومية، التى تصدر عن المركز، نشرت العديد من الدراسات والبحوث النظرية – بالإضافة إلى الدراسات الميدانية التى يعدها العاملون بالمركز- التى قد أسهمت فى توضيح ونقل بعض الأفكار والرؤى الجديدة إلى المهتمين بالفكر الاجتماعى فى المجتمع المصرى.

أى أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية عمل على معالجة القضايا المختلفة بشكل إيجابى وفعال من خلال بحوثه ودراساته الميدانية والتى تمس قضايا المواطنين فى مختلف الأصعدة، كما يقوم بدراستها من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والنفسية والإعلامية وغيرها من التخصصات المختلفة للخبراء فى المركز.

وفى المقابل فإن جهود مركز دراسات الوحدة العربية وفقا لهدف إنشائه وهو دعم فكرة الوحدة العربية عمل على هذه القضية بفعالية واقتدار بالعديد من الآليات، ومنها كما سبق فى توضيح أنشطته وإصداراته البحثية مثل «مجلة المستقبل العربى» التى تتناول كافة قضايا المجتمع العربى، ويحتل الفكر الاجتماعى الجانب الأكبر من الدراسات والكتابات فى هذه المجلة، وإلى جانب هذا يصدر مجلة «إضافات» بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع، لتكون منبرًا لنشر البحوث والدراسات التى تتم فى المجال الاجتماعى العربى، وتضم علماء اجتماعيين من مختلف الأقطار العربية، لتصبح بمثابة تجمع ومركز إشعاع اجتماعى، وقد أسهمت المجلة فى تناول العديد من القضايا والأفكار التى ظهرت فى الفضاء الاجتماعى العربى لأول مرة من هذه المجلة، كما ينشر المركز كتبا بالتعاون مع المنظمة العربية للترجمة وشملت فى العديد من إصداراتها قضايا وإشكاليات اجتماعية عالمية لتصل هذه الترجمة إلى أكبر جمهور من المهتمين بالشأن الاجتماعى سواء على مستوى الطلاب أو الأكاديميين، وتناولت الكتب التى يصدرها المركز العديد من القضايا الاجتماعية المهمة، وتتضح مظاهرها عندما يتم تناولها من منظور إقليمى، ومنها على سبيل المثال «قضية العقول العربية المهاجرة» وما تكبده الوطن العربى من خسارة كمية وكيفية نتيجة لهذه الهجرة، وقضية «العمالة العربية لدول الخليج العربى» وما ينجم عنها من آثار فى دول المهجر والدول المصدرة للعمالة، وتناول المركز القضايا والمشكلات الاجتماعية على المستوى العربى، إذ ينظر إليها من منظور قومى يتخطى القطر الواحد؛ ليقدم وجهة نظر عربية فى هذه القضايا والمشكلات.

ولهذا جاء التباين بين كلا المركزين فى المرجعية والمنهجية فى معالجة القضايا الاجتماعية، فمركز دراسات الوحدة العربية يهتم بمعالجة القضايا على المستوى القومى، كما يعالجها من وجهات نظر المفكرين الاجتماعيين نظريًا دون دراستها ورصدها فى الواقع، بينما المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فهو يعالج القضايا على المستوى الوطنى، ويتم رصدها وتحليلها وفقا للواقع المعاش من خلال الدراسة الميدانية «الإمبريقية» التى تسعى لمعرفة رأى المواطنين فى القضية محل الدراسة، ثم يقوم الخبراء والمفكرين بتفسير وتحليل تلك الآراء وتقديم نتائج

وتوصيات مهمة وتنفيذية لمعالجة الظاهرة، ولخدمة صانع القرار.

وتدلل تلك الاختلافات على أهمية دور وإسهامات كلا المركزين فى معالجة القضايا المختلفة على المستوى الوطنى والعربى، والدور الإيجابى الذى يعمدا على القيام به تجاه العالم العربى وقضايا المختلفة. لكن ينقص هذا الدور التعاون فيما بين مراكز الفكر والبحوث فى معالجة القضايا لتكون معالجة منهجية وعلمية شاملة ومتكاملة للقضية بما يفيد صناع القرار فى رسم السياسات أو السيناريوهات المستقبلية عن القضية.

ثانيا: أبرز التحديات التى تواجه المراكز البحثية فى العالم العربى

فى هذا الصدد تشير نتائج إحدى الدراسات بأن مراكز البحوث فى العالم العربى تعانى من بعض التحديات والتى تتمثل فى «غياب التنظيم» وقد ظهرت تلك المشكلة بشكل أكبر فى ظل فترة جائحة كورونا ويرجع ذلك للافتقار إلى التكنولوجيا فى مثل هذه الأزمات، كما تفتقر تلك المراكز إلى «إجراءات تعيين واضحة لمجالس الإدارة»، أو «قوانين تعيين الخبراء المتخصصين» المنتمين لهذه المراكز.

أما فى مجال المنح والتمويل التى تتلقاها هذه المراكز فنجد تناقص كبير فى التمويل العام لمراكز الفكر والبحوث العربية ظهرت مع وباء كورونا مما يطرح مشكلة استدامة التمويل خصوصًا فى ظل التنافس الكبير بين هذه المؤسسات، ما يمكن أن يؤدى إلى تقليص عدد وأدوار هذه المراكز والمؤسسات، أما المنظمات والمراكز غير الحكومية فهى تعانى من ضوابط شائكة من الهيئات الحكومية للموافقة على هذه المنح الأمر الذى يخلق تدخلا غير مبررًا على عمل هذه المراكز والمؤسسات.

هذا بالإضافة إلى أن الدراسة سجلت غيابًا واضحًا «للنهج التعاونى» بين المراكز والمؤسسات الفكرية العربية، على الرغم من من أهمية وجود منصات إقليمية للتعاون المشترك خصوصا فى ظل الموارد البشرية والمالية المحدودة، كما ظهر غياب واضح لدور «القطاع الخاص» فى إنشاء وتمويل أنشطة بحثية خاصة به فى إطار المراكز البحثية الفكرية العربية[١٥].

كما أشارت دراسات أخرى إلى المعوقات التى تعوق عمل مراكز البحوث والفكر فى العالم العربى[١٦]، والتى يمكن رصدها على النحو التالى:

١- التسييس: مع اتساع مراكز الأبحاث والدراسات وانتشارها، اتسم بعض هذه

المراكـز بطابـع إيديولوجـي واضـح، مـما أدى إلى تسيسـها.

٢- التبايـن بـين الاهتمامات البحثية لمراكز الأبحاث والاهتمامات العامة للدولة والمجتمع.

٣- عدم وجود قنوات اتصال واضحة بين مراكز الأبحاث وصانعى القرار.

٤- شـكل المخـرج البحثـى «research» فقـد يكـون مثـل الكتـب التـى تـدرس فى الجامعـات ولا تتضمـن توصيـات أو تكـون التوصيـات عامـة غـير محـددة.

٥- تنظيـم العلاقـة مـع هيئـات الدولـة ينبغـى ألا يضعـف اهتـمام مراكـز الأبحـاث بإقامـة علاقـة مـع المجتمـع المـدنى ومؤسسـاته.

٦ - أهميـة تنظيـم العلاقـة بـين مراكـز الأبحـاث ووسـائل الإعـلام، وعـلى نحـو متـوازن لإعـلام الـرأى العـام بنتائـج بحوثها.

٧- قضيـة تمويـل مراكـز الأبحـاث وأهميـة تنـوع مصـادر التمويـل مـا بـين عـام وخـاص وداخـلى وخارجـى، بمـا يتيـح لمراكـز الأبحـاث الحفـاظ عـلى درجـة أكـبر مـن اسـتقلالها.

٨- هجـرة العقـول: تعـانى مراكـز البحـوث والدراسـات مـن تصاعـد ظاهـرة هجـرة العقـول للخـارج.

٩- انخفـاض مسـتوى الكـوادر البشريـة: إذ يؤثـر انخفـاض المسـتوى العـام للمعرفـة العلميـة والتقنيـة وتأخـر المسـتوى التكنولوجـى، ومحدوديـة الإلمـام بقواعـد البيانـات الإلكترونيـة عـلى المنتـج العلمـى لهـذه المراكـز.

١٠- قواعـد البيانـات: يشـكل انخفـاض مسـتوى المعلومـات والمصـادر العلميـة الرصينـة عـن الموضوعـات التـى يتـم دراسـتها فى أغلـب دول العـالم واحـدًا مـن أهـم المعوقـات التـى تواجـه مراكـز البحـوث والدراسـات.

١١- المشـكلات السياسـية: تحـول الخلافـات السياسـية والحـروب بـين الـدول وعـدم اسـتقرار الوضـع السـياسى دون تنفيـذ الخطـط البحثيـة الموضوعـة.

١٢- محدوديـة التنسـيق: يـؤدى ضعـف التنسـيق العلمـى بـين مراكـز البحـوث والدراسـات سـواء أكان ذلـك عـلى المسـتوى الداخـلى للدولـة، أو عـلى المسـتوى الـدولى، إلى عـزوف العلـماء والباحثـين عـن تقديـم هـذه البحـوث وهجرتهـم إلى الـدول الأخـرى.

١٣- المنطلقات الأيديولوجية: تخلط بعض مراكز البحوث والدراسات خاصة فى دول العالم الثالـث بـين دورهـا عـلى أنها مراكـز بحوث، ودراسـات، ودور الحـزب السـياسى الراعى لها،

وتتحول إلى منبر تعبوى لأفكار الحزب أو السلطة الحاكمة مما يفقده صفة الحيادية.

١٤- حرية التعبير: لا يمكن لمراكز البحوث أن تؤدى عملها دون توفر المعلومات المطلوبة، وإتاحة الفرصة لها للتحرر من القيود السياسية، وهذا ما تفتقده غالبية مراكز البحوث والدراسات فى الدول النامية.

من خلال استعراض الأدوار التى تؤديها مراكز البحوث الاجتماعية العربية، ومن استعراض الأعمال الفكرية والمخرجات البحثية لهذه المراكز يتبين لنا أن هناك عدة تحديات تواجه المراكز فى أداء دورها الاستشرافى للمستقبل العربى على المستوى الاجتماعى، ومن أهمها: (التحديات المرتبطة بالتمويل، التحديات المرتبطة بالمساحة المتاحة فى التعبير عن الطموحات التى يرغب فى تحقيقها المواطن العربى، القصور فى ثقافة الدراسات الاستشرافية فى المجتمع العربى، غياب النظرة الشاملة للقضايا المجتمعية، استغراق الباحثين فى مهامهم الأكاديمية والبحثية للأغراض الشخصية). كل هذا يعد من التحديات التى تواجه القائمين على مراكز البحوث الاجتماعية فى العالم العربى.

ثالثا: الآليات اللازمة لإعادة تفعيل أدوار مراكز الفكر والبحوث فى العالم العربى

تعد عملية إنتاج الفكر والمشورة صناعة فكرية ثقيلة تصب فى محصلة القوة الشاملة للدول، وتمثل أداة فعالة فى ترشيد قرارها الاستراتيجى، وهو ما أكده مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق «زيجينيو بريجنسكى» فى إحدى مداخلاته «إن بقاء الولايات المتحدة فى صدارة النظام الدولى قد يستمر لمدة عقدين من الزمان على الرغم من تراجع دورها كقطب واحد، وذلك بفضل قوتها الفكرية التى لا تضاهى». ويشير ذلك إلى قوة المراكز الفكرية واعتماد الولايات المتحدة عليها فى التخطيط وصنع السياسات وقراراتها الاستراتيجية[١٧].

لكن فى العالم العربى نلحظ أن حجم التحديات التى تواجه مراكز الفكر والبحوث فى المنطقة العربية جعلتها تحيد عن هدفها الرئيس، وجعلت أدوارها محدودة إلى حد ما فى عملية ترشيد السياسات العامة، بداية من المعوقات المتعلقة بنشأة هذه المراكز، حيث تعانى جل مراكز الفكر من تحديات «تنظيمية وقانونية» تبدأ من مرحلة تأسيس هذه المراكز، ونجد أيضا مشكلة الموارد المالية المحدودة والتى تعتبر أكبر عائق يواجه مراكز الفكر العربية، فأغلبية هذه المراكز تعتمد

عـلى تمويـل المانحـين وخاصـة الدوليـين مـا يؤثـر فى النهايـة عـلى اسـتقلاليتها، يضـاف إلى ذلـك التحديـات المتعلقـة بغيـاب الاهتـمام للقطـاع الخـاص للاسـتثمار بمراكـز الفكـر وتدعيمهـا، كل هـذه المعوقـات تسـتدعى تضافـر الجهـود الجديـة لدعـم هـذه المراكـز لتسـتطيع القيـام بـالأدوار المنوطـة بهـا عـلى أكمـل وجـه، خاصـة فى البيئـات المحليـة والإقليميـة المضطربـة.

وبالنظـر إلى التحديـات التـى تواجـه المجتمعـات العربيـة اليـوم، فـإن لمراكـز الفكـر دور بالـغ الأهميـة فى تعزيـز الدعـم الفكـرى وتقديم المشـورة السياسـية والخـروج بحلول عاجلـة لأزمـات معقـدة، وفى سـبيل تفعيـل أدوار مراكـز الفكـر العربيـة بعـد التطـرق لأهـم التحديـات التـى تواجههـا يمكـن اقـتراح العديـد مـن الحلـول عـلى النحـو التـالى[١٨]:

- إنشـاء جهـة مثـل «وزارة للبحـث العلمـى» لتكـون هـى الجهـة المسـئولة عن السـعى لتوفـير الدعـم المعنـوى والمـالى لمؤسسـات ومراكـز البحـث العلمـى فى القطاعـين الخـاص والعـام، وأن تكـون مدخـلا للتنسـيق فى مجـالات الاهتـمام والتخصـص.

- تشـكيل جمعية أو رابطة لمراكز ومؤسسـات البحوث والدراسـات على مسـتوى الوطن العـربى لتكريـس التوجـه العـربى الملتـزم، وتوفـير التمويـل العـربى للبحـوث والدراسـات.

- تحويل جزء كبير من ميزانية «الاستشـارات فى الدولة» والشركات الكبرى إلى المؤسسـات البحثيـة بـدل المؤسسـات الأجنبيـة بهـدف تفعيـل دورهـا الوطنـى والعـربى ودعمهـا ماليًا وعلميًا، وهـو مـا يمكـن أن يكرسـها كعقـل مفكـر حقيقـى بعيـدًا عـن الأيـادى الخارجيـة.

- التعـاون بـين الجامعـات ومراكـز الفكـر يعظـم الاسـتفادة مـن مجموعـات مختلفـة ومتكاملـة مـن المهـارات والمـوارد، مـا يـؤدى إلى إنتـاج معـرفى أكثر قوة ومشـاركة سياسـية لـذا ينبغـى خلـق الحوافز المناسـبة والبيئـة التمكينيـة لتعزيز التعـاون الفردى والمؤسـسى.

نستشـف مـما تقـدم، أن الممارسـة فى الواقـع والفكـر التنظـيرى يمكـن أن يخلـق سـياق للمقاربـة التشـاركية ولـن يتـأتى ذلـك إلا فى إطـار مـن الحكـم الراشـد يكفـل المزاوجـة بـين عمليتـى الإنتـاج الفكـرى والبحثـى الخاصـة بالمراكـز الفكريـة ومجـال الممارسـة الفعليـة المنبثقـة عـن تصـورات الدولـة وطموحـات القطـاع الخـاص بالشـكل الـذى يقلـص حجـم الهـوة بـين مجـال الاسـتشراف ومسـارات تحقيـق التنميـة المتخـذة فى الـدول العربيـة، فيـما يعنـى ضرورة التعـاون والتشـارك

بـين الدولـة والمراكـز البحثيـة والفكريـة فى كلا المجالـين الفكـرى والواقعـى.

كـما أن إدراج المراكـز البحثيـة والفكريـة كفاعـل أسـاسى فى عمليـة صنـع السياسـة العامـة وفـق المقاربـة التشـاركية يمنـح صانـع السياسـة العامـة بدائـل أكـثر فى معالجـة الأزمـات التـى قـد تعـترض صانـع القـرار، فهـذا التفاعل البينـى للمراكـز الفكريـة والبحثية وصنـاع القـرار يزيـد مـن مسـتوى الخـبرات الواقعيـة لمراكـز الفكـر العربيـة، وتعاملهـا أيضـا مـع المشـكلات والقضايـا المجتمعيـة مـما يضفـى عليهـا المزيـد مـن التخصـص.

إن التشـارك والتعـاون قـادر عـلى تفعيـل دور المراكـز الفكريـة والبحثيـة العربية فى ظل التحديـات التـى تعوق مسـار تطورهـا وتجديدهـا، إن التفاعل بين القطاع الخـاص والمراكز الفكريـة يحقـق إطـارا ضاغطًـا ومؤثـرًا عـلى صانـع القـرار بالشـكل الـذى مـن خلالـه قـد تتحـول البيئـة الاسـتبدادية التـى لا تمنـح اسـتقلالية أكـثر لعمـل المراكـز الفكريـة إلى بيئـة أكـثر مرونـة تتقبـل فكـرة العمـل التشـاركى الـذى يفيـد ويخـدم المجتمـع والمواطنـين[١٩].

الخاتمة

تناولـت الدراسـة دور مراكـز الفكـر والبحـوث فى معالجـة القضايـا المختلفـة فى العـالم العـربى، وهـى قضيـة بالغـة الأهميـة لمـا لهـذه المراكـز مـن دور مهـم فى ترشـيد عمليـة صنـع السياسـات ومسـاعدة صانـع القـرار فى التخطيـط وإتخـاذ القـرار بنـاء عـلى نتائـج وتوصيـات الدراسـات العلميـة سـواء كانـت نظريـة أو إمبريقيـة.

وتتحـدد علاقـة الدولـة بمراكـز الفكـر والبحـوث بقـوة مخرجـات هـذه المراكـز ومـدى صلتهـا وتماسـها مـع المواطنـين وبقدر الموضوعيـة والعلمية التـى تقدمها ضمـن مخرجاتها، وبقـدر المرونـة والحريـة فى العلاقـة بينهـما، وهـذا مـا يظهـر بقـوة فى العـالم الغـربى.

أمـا فى العـالم العـربى فنظـرا لحداثـة النشـأة نسـبيا لمراكـز الفكـر والبحـوث فى العديـد مـن الـدول فيـما عـدا «مـصر والمغـرب ولبنـان»، نجـد العلاقـة متباينـة بـين الدولـة ومراكـز الفكـر والبحـوث فيـما يتعلـق بـدور هـذه المراكـز فى رسـم السياسـات وصنـع القـرار، فالـدول التـى تتمتـع بأنمـاط معينـة مـن الحكـم لا تسـعى للتعـاون أو الاسـتفادة مـن مخرجـات تلـك المراكـز معتقـدة فى عـدم أهميتهـا، وضعـف الثقـة فيهـا، وهـذا مـا يضعـف دور مراكـز الفكـر والبحـوث فى تلـك الـدول.

كـما تعـانى مراكـز الفكـر والبحـوث فى معالجـة قضايـا المجتمـع المختلفـة، وأداء دورهـا

المنوطة به من الكثير من التحديات ليس فقط المعوقات «التنظيمية أو التمويلية أو القانونية» كما أشارت العديد من الدراسات؛ وإنما أيضا تحديات تتمثل فى طرق تعيين الخبراء فى تلك المراكز، ومحدودية الشفافية والحرية فى بعض المراكز، وغياب دور القطاع الخاص فى تنمية هذه المراكز أو دعمها والاستفادة من مخرجاتها. وجميعها تحديات تقلل من دور تلك المراكز فى السياق المحلى ومعالجة قضاياه ورسم سياساته، وهذا ما يجب أن نتفاداه فى العالم العربى.

لذا عمدت الدراسة على وضع عدة آليات لتفعيل دور مراكز الفكر والبحوث فى معالجة القضايا المختلفة فى العالم العربى، والتى يمكن تحقيقها من خلال اتباع النهج التشاركى بين مراكز الفكر العربية الذى يمكن أن يساهم فى تقوية هذه المراكز وزيادة فاعليتها، وذلك من خلال سبل عدة منها «إنشاء منصات إقليمية تساهم فى تحسين التعاون العربى- العربى فى مجالات البحث العلمى كأحد نماذج التعاون الإيجابى، والذى يخدم المصلحة المشتركة، ويهدف بالأساس لإيجاد حلول للمشاكل والتحديات المشتركة فى المنطقة من جهة، وفى المساهمة بشكل أكبر فى ترشيد السياسة العامة للدولة من جهة أخرى.

هذا بجانب دعم البحث العلمى فى العالم العربى من جميع جوانب الدعم المادى والمعنوى، لتقديم مخرجات بحثية مشتركة تتميز بالموضوعية والعلمية والشفافية وتمثل الهوية العربية المشتركة، مع الأخذ بالأساليب المنهجية المحكمة التى تقدم مخرجات علمية تليق بمكانة الأمة العربية وتاريخها المشرف، بالإضافة إلى استقطاب الباحثين وتشجيعهم فى جميع التخصصات لدعم القضايا المجتمعية، ودراستها بدلا من أن يدرس الآخرون قضايانا، فيجب أن نتولى نحن دراستها مع التوسع فى دراسة قضايا المجتمع.

بالإضافة إلى إدراج المراكز البحثية والفكرية كفاعل أساسى فى عملية صنع السياسة العامة وفق المقاربة التشاركية يمنح صانع السياسة العامة بدائل أكثر فى معالجة الأزمات التى قد تعترض صانع القرار، فهذا التفاعل البينى للمراكز الفكرية والبحثية وصناع القرار يزيد من مستوى الخبرات الواقعية لمراكز الفكر العربية، وتعاملها أيضا مع المشكلات والقضايا المجتمعية مما يضفى عليها المزيد من التخصص.

المراجع:

١- هنـد عقيـل الميـزر، مراكـز البحـوث الاجتماعيـة العربيـة «الإسـهامات والتحديـات»: دراسـة اسـتطلاعية، مجلـة الآداب والعلـوم الاجتماعيـة، جامعـة السـلطان قابـوس، مجلـد (٩)، العـدد (٢) أغسـطس ٢٠١٨، ص ٥٩.

٢-دعـاء عـادل أحمـد، علياء عبدالله عـز الديـن، البحـوث الاجتماعيـة ودورهـا فى تنميـة المجتمـع المـصرى: دراسـة تطبيقيـة عـلى عينـة مـن المشـتغلين بالمراكـز والمؤسسـات البحثيـة فى محافظـة القاهـرة، المؤتمـر السـنوى الثـانى «العلـوم الإنسـانية بـين الواقـع والمأمـول»، الفـترة مـن ٧- ٩ إبريـل ٢٠١٩، كليـة الآداب، جامعـة المنوفيـة، قسـم علـم الاجتـماع، ص ٢٦٢.

٣- سـمر حقـى ولينـدة طـرودى، تقريـر حـول احتياجـات مراكـز الفكـر فى الـدول العربيـة: دراسـة تشـخيصية، فى واقـع مراكـز الفكـر والبحـوث فى المنطقـة العربيـة: الإسـهامات، الفاعليـة، الأثـر، المعهـد العـربى للبحـوث والسياسـات- نـواة، الجزائـر، ٢٠٢١، ص ٧.

٤-المرجع السابق، ص ٧.

٥- سمير نعيم أحمد، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية، ط ٥، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٠.

٦-هند عقيل الميزر، مرجع سابق، ص ٦٠.

٧-محمد بامية، العلوم الاجتماعية فى العالم العربى، أشكال الحضور «المجلس العربى للعلوم الاجتماعية»، بيروت، ص ١٠٥.

http://www.univ-setif2.dz/images/PDF/act2016/WEB-ASSR-Report Arabic-2015.pdf

٨. انظر لكل من:

- هند عقيل الميزر، مرجع سابق، ص ٦٠.

- خـضر عبـاس النـداوى، مراكـز البحـوث والدراسـات- قـراءة أوليـة، آراء حـول الخليـج، العـدد ٣٦، مركـز أبحـاث الخليـج، الإمـارات، ٢٠٠٧.

٩. هند عقيل الميزر، مرجع سابق، ص ٦٠.

١٠. سـمر حقـى ولينـدة طـرودى، تقريـر حـول احتياجـات مراكـز الفكـر فى الـدول العربيـة: دراسـة تشـخيصية، فى واقـع مراكـز الفكـر والبحـوث فى المنطقـة العربيـة: الإسـهامات، الفاعليـة، الأثـر، مرجـع سـابق، ص ١١.

١١. هند عقيل الميزر، مرجع سابق، ص ٦٢.

١٢. هند عقيل الميزر، مرجع سابق، ص ٦١، جدول رقم (١).

١٣. المركـز القومـى للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة، بروشـور المركـز، الموقـع الرسـمى، http://www.ncscr.org.eg

١٤. مركز دراسات الوحدة العربية، موقع المركز، http://www.caus.org.lb

١٥. سـمر حقـى ولينـدة طـرودى، تقريـر حـول احتياجـات مراكـز الفكـر فى الـدول العربيـة: دراسـة تشـخيصية، فى واقـع مراكـز الفكـر والبحـوث فى المنطقـة العربيـة، مرجـع سـابق، ص ص ٤٠: ٤٢.

١٦. هند عقيل الميزر، مرجع، ص ٦٣.

١٧. صـادق الحجـال، مراكـز الفكـر والبحـوث فى الـدول العربيـة: الواقـع والتحديـات، فى واقـع مراكـز الفكـر والبحـوث فى المنطقـة العربيـة: الإسـهامات، الفاعليـة، الأثـر، المعهـد العـربى للبحـوث والسياسـات- نـواة، الجزائـر، ٢٠٢١، ص ٧٦.

١٨. المرجع السابق، ص ٧٧.

١٩. المرجع ذاته، ص ٧٨